نظام السيسي لا ينفي التسريبات وإعلامه يتعهد بنشر "جبال" من المكالمات المسجلة

الخميس 2 فبراير 2017 10:02 م

"برغم أن التسجيلات التي تم تسريبها لا تدين السيسي ولا وزير الخارجية، إلا أنها تؤكد أن هناك تقصيرا أمنيا من قبل النظام المصري"

هكذا علق موقع "ميدل إيست أي" البريطاني على التسريبات التي أذاعتها قناة مكملين، الثلاثاء الماضي.

وأضاف الموقع في تقرير له حول الموضوع قائلا، "إن وصول هذه التسجيلات للقناة يُعدّ دليلا على أن بعض المحيطين بالسيسي يعارضون سياسته، ويريدون أن يثبتوا للجميع أنه غير قادر على تأمين المكالمات التي يجريها داخل مكتبه".

في غضون ذلك لم تنف وزارة الخارجية الانقلابية صحة التسريبات التي بثتها "مكملين"، لخمس مكالمات هاتفية بين قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي، ووزير خارجيته سامح شكري، قائلة إنها تبحث الأمر.

يأتي هذا في وقت قال فيه أحد أهم الأذرع الإعلامية للسيسي، أحمد موسى، إنه سيقوم بنشر جبال من المكالمات الهاتفية المسجلة في الفترة المقبلة، ورأى خبراء أن التسريبات تؤكد أن الدولة، تحت حكم السيسي، مخترقة.

وتناولت التسريبات مكالمات بين السيسي وشكري، حول مطلب إيراني بحضور مصر "اجتماع لوزان" بشأن سوريا، وبيان مجلس التعاون الخليجي ردا على بيان مصري بشأن تفجير الكنيسة البطرسية بالقاهرة، وتحرُّك كويتي للمصالحة بين مصر والسعودية، فضلا عن زيارة شكري لواشنطن، ولقائه ببعض المسؤولين هناك. استمع إليها من هنا

لكن الإعلامي الموالي لسلطات الانقلاب، محمد الغيطي، أشار -في المقابل- إلى احتمال تغيير سامح شكري؛ على خلفية التسريب.

وقال، في برنامج "صح النوم"، عبر فضائية "إل تي سي"، إن التعديل الوزاري المرتقب سيكون الأخير في فترة حكم السيسي، مؤكدا أن الحكومة الحالية ستستمر حتى الانتخابات الرئاسية -غير الشرعية- عام 2018.

من جهتهم، استنكر عدد من السياسيين والأكاديميين الخبراء هذه التسريبات، واعتبروا أنها مؤشر على أن الدولة، تحت حكم السيسي، مخترقة.

ورأى الخبير الإعلامي، الدكتور صفوت العالم، أن نشر هذه التسريبات -سواء من جهات معارضة للنظام أو مؤيدة له- تمثل كارثة وفضيحة إعلامية، خاصة أن التسريبات قد تنقل أسرارا للدولة أو التدخل بنشر أحكام قضائية.

فيما رجح الدبلوماسي السابق، السفير إبراهيم يسري، أن تكون التسريبات دليلا على وجود صراع أجنحة داخل النظام .